فيه، في حقيقة الأمر، ترى في تشكيل هذه الادارة، اجراء يضر في كيانها. بل أن بعض أعضائها رأى فيها محاولة للتخلص من الهيئة، وابعادها عن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن الاعتراف بالادارة وتاييدها من قبل الهيئة سيكون بمثابة قرار تصدره بحل نفسها. كما أن الادارة لم تُؤلف وفقاً لرغبات الهيئة وارادتها. فلم ينص قرار تشكيل الادارة على صلاحيات تشمل الأمور السياسية والعسكرية وتمثيل الفلسطينيين، ولم ينص أيضاً، على أن «الادارة» تأخذ توجيهاتها من الجامعة العربية عن طريق الهيئة العربية العليا، مما تم تفسيره آنذاك بانه ازالة للصفة التمثيلية التي تتمتع بها الهيئة(٣).

ومما يؤكد، عدم رضا الهيئة العربية العليا عن تشكيل هذه «الادارة»، اعتراض الحاج أمين عليها؛ وذلك عبر رسالة، كان قد بعث بها الى عيسى عيسى في بيروت، قال فيها: «أما الادارة الفلسطينية فلم يكن تاليفها بالشكل الذي جرى مبنياً على رأي الهيئة العربية العليا، وقد كنا، ومازلنا ساعين لتعديل الادارة، عاملين على ذلك بالشكل الذي يضمن حقوق الجميع، ويعود بالفائدة على قضية البلاد»(٤).

وقد بذلت الهيئة جهوداً سياسية حثيثة، لإنشاء حكومة فلسطينية، وتوجت هذه الجهود بقرار من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الاسكندرية، وذلك في الأسبوع الاول من شهر أيلول (سبتمبر) السنة ١٩٤٨؛ حيث تم بحث موضوع اقامة حكومة فلسطينية، وأدت المحادثات التي دارت بين أعضاء اللجنة السياسية من ناحية، والهيئة العربية العليا من ناحية أخرى، للاخذ بفكرة انشاء حكومة لفلسطين، تكون مسؤولة أمام مجلس تمثيلي فلسطيني. كما أرسل كل من رياض الصلح وجميل المدفعي برقية للهيئة يؤيدان فيها قيام حكومة فلسطينية، ويريان أن «وجودها سيكون له أثر كبير في تحسين موقف هيئة الأمم المتحدة». وكذلك كان رأي النقراشي أيضاً. وقد استفادت الهيئة من هذه المواقف، وكانت ترسل نصوصها لأحمد حلمي عبد الباقي، طالبة منه الاسراع في اجراء الترتيبات اللازمة لإعلان الحكومة(٥). كما أخذت الصحافة المصرية، في تناول مسألة قيام الحكومة الفلسطينية. ومن ذلك المقال الذي نشر بعنوان: «حكومة عربية لفلسطين» والذي جاء فيه: «المخرج الوحيد الذي يبدو لي، هو قيام حكومة عربية في فلسطين تعفي الجيوش العربية أولاً من تبعات الادارة المحلية والتنظيم، وغير ذلك مما هو من عمل الحكومات، وليس من عمل الجيوش، وستبقى الجيوش محتلة ما استخلصه العرب، حتى تقوم الحكومة العربية على قدميها، وتستطيع أن تنهض بالعبء، وهذا يحتاج الى زمن. ثم أن الحكومة العربية، بعد أن تقوم وتستقر، تستطيع أن تواجه العالم بوجودها الحاصل فعلاً، لا المأمول أو المنشود. وفرق، ولا شك، بين بلد له حكومة عاملة قائمة بالأمر، وبلد آخر لا حكومة له. وتتولى أمره حكومات أخرى»(٦). ومن ذلك أيضاً مقابلة نشرت مع أحد رؤساء الوفود العربية في جامعة الدول العربية، آثر عدم ذكر اسمه، أكد فيها أنه «استقر الرأي أخيراً على أن تترك اللجنة السياسية لأهل فلسطين وحدهم البت في أمر السلطة. واشترطت الدول العربية أن يتفق رجال فلسطين وقادتها، على تاليف الحكومة التي يرضاها الشعب. واذا ماتم هذا التاليف، بادرت الحكومات العربية الى الاعتراف بها». وذلك على أساس أن الهيئة العربية العليا لفلسطين، كانت قد وضعت مشروع حكومة فلسطينية، تكون مسؤولة أمام مجلس وطني يتم اختياره من